اتهامات إخوانية للسعودية بتحريك عناصر متطرّفة في المهرّة ..
ما الأسباب الخفية والمعلنة لتوظيف الإخوان قوتهم الإعلامية في المهرة لشن حملاتهم ضد السعودية ؟

قناة المهرية : الرياض تعتمد في المهرة على تشكيلات عسكرية ميليشياوية رديفة للجيش الوطني

الأمناء / العرب:

تتعرّض أي تحرّكات سياسية أو أمنية سعودية في محافظة المهـرة، والتي غالبا مـا تكون تحت عنوان دعم سـلطة الحكومة اليمنية المعترف بها دوليـا هناك، لحملات فورية مـن قبل قوى عرفت بمناهضتهـا الشـديدة لأي نفـوذ للمملكة في المحافظة التي توصف بأنهـا أصبحت "محجوزة" لنفوذ سلطنة عمان المجاورة والتي تربطها بشرائح واسعة من سـكانها وشـائج اجتماعية وقَبلية، وبادرت بشـكل مبكّر إلى ربـط علاقات متينة مع وجهائها وسياسـييها حتّى أنهـا منحت بعضهم جنسيتها.

ويشـارك في الحمـلات ضدّ الرياض بشـكل أسـاسي فرع جماعة الإخوان المسلمين في المهرة، والـذي يعتبر أعـلى صوتا في انتقاد السـعودية والتعبير الصريح عن مناهضتها قياسـا بالمواقف الموارِبـة التـي يتخذها حزب الإصـلاح الإخواني الشريك في السـلطة الشرعية اليمنية المدعومة من المملكة ذاتها. ويوظّف الإخـوان في المهرة قوتهم الإعلامية في شـنّ حملاتهم ضدّ السعودية، والتي ذهب أحدثها إلى حدّ اتهامها بتوظيف متشـدّدين دينيا في محاولتها بسط نفوذها في المحافظة.

وورد في تقرير نشره الموقع الإلكتروني لقناة المهريـة التي تبث مـن تركيا ويديرهـا إعلاميون معروفون بانتمائهم الفكري إلى جماعة الإخوان أنّ الرياض تعتمد في المهرة على "تشكيلات عسكرية ميليشياوية رديفة للجيش اليمني الوطني."

ووجه محررو التقرير اتهاما مباشرا للسعوديين بـ"الشروع في عملية تجنيد للمتشددين والمتطرفين في المحافظة،" مسـتندين إلى ما قالوا إنها مصادر محلية (تجنبوا ذكرها بالتحديد) كشـفت لهم "عن تحركات سعودية في المحافظة للقيام بعملية تجنيد وعسـكرة للسـلفيين المتطرفين ما يثير مخاوف المجتمع المهري من أن يشـكل ذلك تهديدا للنسـيج الاجتماعي والسلم الأمني الذي ظلت المهرة تتصدى به لكل محاولات تعزيز النفوذ الأجنبي على الأراضي المهرية ومشـاريع الفوضى والتخريب التي حاولت تلك القوى أن تغزو المحافظة بها لتحقيق أهدافها."

وأوردوا نقـلا عـن مصـدر يمنـي وصفوه بـ"المسـؤول" أن "ضباطا سـعوديين في مطار الغيضة بمحافظة المهرة يجرون تنسـيقات سرية وخطيرة مع شخصيات سلفية تعرف بتبنيها أفكارا متشددة تتطابق مع معتقدات تنظيم القاعدة."

ويظهر بوضـوح لمحللي الخطـاب الإعلامي أنّ ذكر اسـم تنظيم القاعـدة في التقرير، الذي لا يتجنب ذكر مصادر محدّدة والإشارة إلى وقائع على الأرض، يهدف إلى دفع عملية التخويف من تحركات السعودية في المهرة إلى أقصاها وذلك بربط اسمها باسـم تنظيم مُجمع محليـا وإقليميا ودوليا على خطورته ودموّيته.

وقال المصـدر وفقـا للتقريـر إنّ الهدف من "اللقـاءات" التي تتـم بين الضباط السـعوديين والسـلفيين المتبنّـين لأفـكار القاعـدة "بسرية تامة وبعيدا عـن أي إشراف من الأجهـزة الأمنية والعسكرية التابعة للحكومة الشرعية.. هو زعزعة اسـتقرار المهرة عبر تأسيس تشكيلات وميليشيات تحمل طابعا دينيا متطرفا."

وحرص محـرّرو التقرير عـلى وضع الرياض والسـلطة الشرعية المدعومة من قبلها في مواجهة مع المكونات السياسـية والاجتماعيـة في المهرة والتي قالوا إنّها "وجّهت رسـالة شـديدة اللهجة إلى الحكومة الشرعية ومجلـس القيادة الرئاسي أكدت فيها رفضها القاطع لأي تشـكيلات عسكرية أو معسـكرات جديدة تقام خارج إطـار الدولة،" ودعت من خلالها "الحكومـة والتحالف إلى تحمّل مسؤولياتهما كاملة والعمل الفوري على وقف هذه المشاريع التخريبية التي تهدد استقرار المهرة."

وفي مقابل الهجوم العنيف والاتهامات الخطرة التي وجهها تقرير القناة للسـعودية أورد مقطعا ضمّنـه ثناء بدا مقحما وضعيف الصلة بما سـبق على قيادة السـلطة المحلية للمهـرة التي وصفها بـ"الرشيدة"، مشيرا بالإسـم إلى المحافظ محمد علي بن يـاسر الذي قال عنه التقريـر إنّه معروف "بحنكته السياسية وحكمته في التعامل مع الملفات الشـائكة إضافة إلى علاقاته الوثيقة مع الحكومة الشرعية والتحالف العربي والدول المجاورة."

وهذه المرة ليست الأولى التي توجّه فيها القناة ذاتها هذا النوع من الاتهامات للسعودية، حيث سبق أن اتخذت من خبر أوردته وكالة الأنباء الرسمية سبأ بشـأن تفكيك "خلية كانت تخطط للقيام بأعمال إرهابية في محافظـة المهرة،" ذريعة لإطلاق حملة ضدّ المملكة قامت على اتهامها بالبحث "عن مبررات ومزاعم لاحتلال المهرة،" نافيـة أن يكون هناك أي وجود لتنظيمـي القاعدة وداعـش في المحافظة، ومعتبرة ما ينشر من أخبار بشأن تفكيك خلايا لهما في المحافظـة محض اختلاق مـن الرياض لتبرير وجود قواتها هناك.

ويتناقـض الحديث في التقريـر الجديد لموقع القناة المذكورة عن اتصالات سـعودية مع عناصر تتبنى فكر القاعدة في المهـرة، مع النفي القطعي الذي أورده الموقع ذاته في تقرير سابق نشره مطلع شهر مارس الماضي، تحت عنوان "السعودية ورحلة البحـث عن مبررات ومزاعم لاحتـلال المهرة"، لأي وجود للقاعدة في المحافظة.

إعلان المناقصة رقم (11) لسنة 2024م

تعلـن مؤسسـة موانـئ خليج عدن اليمنيـة (ميناء عدن) عـن رغبتها في إنـزال المناقصـة العامة رقم (11) لسـنة 2024م، والخاصـة بتوفيـر مواد لفصل تغذية الكهرباء للمحلات التجارية والمنازل من المحـول في حرم ميناء المعلا، وأيضا توفير مواد لتغذية محطة ريسوت من الخط الذهبي في الإدارة العامة للأرصفة والساحات. تمويل ذاتي.

فعلى الراغبين المشـاركة في هـذه المناقصة التقدم بطلباتهـم الخطية خلال أوقـات الدوام الرسمي إلى العنوان التالي: مؤسسة موانئ خليج عدن اليمنيـة (ميناء عدن) - المركـز الرئيسي - بجانب فندق الهلال - م/التواهي - محافظة عدن/ الإدارة العامة للمخازن والمشتريات والمناقصات - مدير إدارة المناقصات والمزايدات.

تلفون : 967200168 +
تلفاكس: 967201541 +

لشراء واسـتلام وثائق المناقصـة نظير مبلغ وقدره (100,000) ريال يمني لا يرد.

- آخر موعد لبيـع الوثائق هو يوم: الخميس الموافق 2 /1/ 2025م.

- يقدم العطاء من أصل ونسختين في مظروف مغلق ومختوم بالشمع الأحمر إلى عنوان المؤسسة المحدد أعلاه ومكتوب عليه أسـم الجهة والمشروع ورقم عملية الشراء وأسم مقدم العطاء وفي طيه الوثائق التالية:-

1. ضـمان بنكي غير مـشروط وغير قابل للإلغاء بنفس نمـوذج الصيغة المحددة في وثائق المناقصـة بمبلغ مقطوع وقـدره (1,360 دولار أمريكي) - صالح لمدة (120 يومًا) من تاريخ فتح المظاريف أو شـيك مقبول الدفـع صادر من بنك معتمد من قبل البنك المركزي اليمني.
2. صورة من شـهادة ضريبة المبيعات سارية المفعول + البطاقة الضريبية سارية المفعول.
3. صورة من البطاقة التأمينية سارية المفعول + البطاقة الزكوية سارية المفعول.
4. صورة من شـهادة مزاولة المهنة سارية المفعول.
5. صورة من السجل التجاري ساري المفعول + صورة من شهادة التسجيل والتصنيف.
6. الالتزام بتوفير بطائق الأصل غير منتهية.

- فترة سريان العطـاء (90) يومًا اعتبارًا من يوم فتح المظاريف.

- يجب تقديـم العطاءات إلى الإدارة العامة للمخازن والمشتريات والمناقصات والمزايدات (مدير إدارة المناقصات والمزايدات).

- آخر موعد لاسـتلام العطـاءات وفتح المظاريف هو يوم: الأثنين الساعة (11:00 صباحًا) الموافـق 6/ 1/ 2025م، ولن تقبل العطاءات التي ترد بعد هذا الموعد وسيتم إعادتها بحالتها المسلمة إلى أصحابها.

- سيتم فتح المظاريف بمقر المؤسسة (في مكتب مدير عام المخازن والمشتريات والمناقصات بحضور أصحاب العطاءات أو من يمثلهم بتفويض رسمي موقع ومختوم).

- يمكن للراغبين المشاركة في هذه المناقصة الاطـلاع على وثائق المناقصة قبـل شرائها خلال أوقات الدوام الرسـمي للفترة المسموح بها لبيع وثائـق المناقصة لمدة (25) يومًـا من تاريخ نشر أول إعلان أو عن طريـق زيارة موقعنا عبر البريد الإلكتروني: (www.portofaden.net)